

وزير الدولة في الحكومة اللبنانية أكد على تحرير التجارة بين البلدين

عدنان القصار لـ «النهار»: الاستثمارات الكويتية تشكل 24.4 في المئة من إجمالي الإنفاق العربي في لبنان



عدنان القصار

تولي الدولة اللبنانية اهتماماً استثنائياً للعلاقات الاقتصادية مع الكويت. هذا الشقيق - السند، الذي لطالما كان الى جانب لبنان في محنه، والذي تعتبر مساهماته ركيزة في دعم الاقتصاد الوطني، خصوصاً فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الكويتية في لبنان

الاستثمارات الكويتية الخاصة تأتي في طليعة «وفي هذا المجال، أكد وزير الدولة في الحكومة اللبنانية عدنان القصار أن الاستثمارات العربية والدولية وتمثل حوالي ربع تدفقات الاستثمارات العربية الى لبنان»، ولفت الى انها «قد بلغت 649.3 وإذ رأى القصار ان «التبادلين!» «مليون دولار عام 2008، بنسبة 24.4 في المئة من إجمالي الإنفاق الاستثماري العربي التجاري والصناعي بين لبنان والكويت أقل بكثير مما يجب، ولا يعكس الطموحات المشتركة والامكانات الكبيرة لتعزيز التعاونين التجاري والصناعي، وهو بحاجة الى المزيد من التطوير»، تمنى ان «ترتقي المبادلات التجارية الى مستوى العلاقات الوثيقة التي تربط الشعبين والدولتين في شتى الميادين، وبما يتناسب مع الامكانات المستقبلية الكبيرة للتعاون الاقتصادي المشترك بينهما». ويعتبر القصار واحداً من أعلام قطاع الاقتصاد والأعمال في لبنان. حقوقي متخصص، مصرفي بارع، اقتصادي متميز، سطع «نجمه» في حقل الاقتصاد حيث كان أول رجل عربي يتولى منصب رئيس غرفة التجارة الدولية في العام 1999. عين وزيراً للاقتصاد والتجارة في الحكومة اللبنانية في العام 2004، وعاد في حكومة الوحدة الوطنية الأخيرة وزير دولة، وقد عرف عنه سعة آفاقه ودقة تطلعاته لمستقبل الاقتصاد الوطني في لبنان

التقته في بيروت، مستطلعة انعكاسات وأصداء زيارة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري الأخيرة الى الكويت، «النهار» ومستفسرةً عن أهمية العلاقات الاقتصادية المشتركة بين لبنان والكويت وسبل تطويرها، فكان الحوار الآتي نصه

اقتصادية تتوقع أن يقطفها لبنان بنتيجة زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري الى الكويت؟ ما هي؟ «هل ثمة» ثمار

لقد كانت الزيارة تاريخية وايجابية جداً، وتخللها توقيع أربع اتفاقيات تعاون تتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الصناعي واقامة المعارض والتعاون بين القطاع الخاص الكويتي واللبناني. ونتوقع أن يؤدي ذلك الى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري، وسيعود حتماً على البلدين بمشاريع حيوية واستثمارية، الى جانب ما سنجنيه من انطلاقة جديدة للعديد من المشروعات الانمائية، وبالأخص في اطار المشروعات التنموية التي ينفذها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وكذلك المشروعات المستقبلية التي سيكون للقطاع الخاص الكويتي حصة كبيرة فيها

ونحن نقدر عالياً حفاوة الاستقبال في الكويت، وبالأخص من قبل صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وشعب الكويت الشقيق، ودعمهما للبنان على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الى جانب العلاقات الانسانية الوثيقة. ونحمل عميقاً في قلوبنا أصدق الامتنان والمودة للكويت التي كانت سباقة دائماً بمساعدة لبنان والوقوف الى جانبه في كل المراحل.

هل لحظت الزيارة ايجاد حلول مشتركة لتوطين الاستثمارات اللبنانية والكويتية في البلاد العربية، تجنباً لتداعيات الأزمة المالية العالمية؟ وما هي وجهة نظرك في هذه المسألة؟

لقد كانت الزيارة بالغة الأهمية والمباحثات شهدت نقاشات معمقة حيوية وجدية، حيث هناك مشروعات انمائية عديدة وضعت على طاولة البحث وسيتم الاعلان عنها قريباً. ووجدنا اهتماماً من القطاع الخاص الكويتي للاستثمار في مشروعات البنى التحتية في مجالات الكهرباء والماء والبيئة، الى جانب المجالات الصناعية والخدمية بشراكة مع القطاع الخاص اللبناني. ونحن متفقون بشكل كامل مع الاخوة في الكويت على أهمية الاعتبار من تداعيات الأزمة المالية العالمية وضرورة تشجيع رؤوس الأموال والاستثمارات العربية على التوجه الى الداخل العربي، حيث ستكون أكثر أمناً واستقراراً، كما ستحقق عوائد مادية وتنموية أجدى، بالأخص في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها معظم الدول العربية، وفي ضوء الاحتياجات المتنامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، ناهيك عن المشروعات التكاملية الجدية التي أقرتها قمة الكويت الاقتصادية، والدور الرئيس لصاحب السمو أمير دولة الكويت في اعطاء هذه القمة المصادقية التي تحتاجها من خلال التقدم بمبادرة تاريخية لانشاء صندوق لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي. ونحن نعول كثيراً على هذه المبادرة لدعم القطاع الخاص العربي في مواجهة التداعيات المستمرة للأزمة العالمية على الاقتصاد الحقيقي. وبرأيي أن هناك مؤشرات جديدة تشير الى عودة النمو في التجارة والانتاج العالميين، بالأخص من المنطقة العربية وآسيا والشرق الأقصى، حيث تبدو المنطقة العربية من المناطق المرشحة للاستفادة من الانفراج الحالي في الاقتصاد العالمي. وهو الأمر الذي يعني أن الوقت مناسب جداً للاستثمار في البلاد العربية، حيث هناك فرص عديدة ومنتامية في مختلف مجالات الاقتصاد الحقيقي الذي أظهر مرونة وقوة، وينطوي على امكانات وطاقات كامنة واعدة للمستقبل. وهذا الأمر يوفر ويعزز الحصانة للاقتصادات العربية، بالأخص وأن الانتعاش الخجول في الاقتصاد العالمي يستند أكثر ما يستند الى برامج الدعم الحكومية الهائلة التي قامت بها معظم دول العالم. ولا شك أن استعادة الزخم الى الاقتصاد العالمي تحتاج الى ظهور مؤشرات قوية للتدفقات الاستثمارية للقطاع الخاص الدولي.

برأيك ما أوجه الشبه والتقارب في النظام الاقتصادي بين كل من لبنان والكويت؟

ان أوجه الشبه كثيرة في النظام الاقتصادي، خاصة أن لبنان والكويت هما من أول الدول العربية التي اعتمدت النظام الاقتصادي الحر. كما هناك تقارب على مستوى النظام السياسي والاجتماعي والانساني، خاصة أن الشعبين اللبناني والكويتي متفقان على التمسك بالديموقراطية والحرية. ويتشابه البلدان خصوصاً في حيوية ونشاط القطاع المصرفي في كل منهما، كما في ديناميكية القطاع الخاص وكفاءته العالية وانفتاحه على الحداثة والتجدد. وان تقدم العلاقات بين لبنان والكويت بوتيرة عالية يعود لتراث المحبة والتقارب والعلاقة المتميزة وأوجه الشبه بينهما التي تتأكد يوماً بعد يوم بالبرهان الساطع، حيث الممارسة الديموقراطية في الحياة السياسية، والحرية الاعلامية، وتمسك البلدين بحرية التعبير، ووحدة الرأي بنصرة الحق، واحترام السيادة الوطنية، والدفاع عن القضايا العربية، والايتمان المشترك بوحدة المصير والشراكة في التنمية والتقدم. ولذلك لم يكن غريباً على لبنان وشعبه أن يكون من أوائل الدول في العالم التي وقفت الى جانب الكويت في الوقت الصعب، كما أن الكويت كانت ولا تزال تقف وبقوة عز تجاه لبنان وتقدم العالي والنفيس لمساعدته في مختلف المجالات. وحين أتحدث عن الموضوع تختلط وتتزاحم المشاعر لدي نظراً لعمق المحبة التي نكنها للكويت ولشعبها الشقيق.

هل ترى في حجم التبادل التجاري والصناعي القائم بين لبنان والكويت انعكاساً للعلاقات الوطيدة بين البلدين في شتى الميادين الأخرى؟ والى ماذا تطمحون في هذا المجال؟

ان التبادل التجاري والصناعي بين البلدين أقل بكثير مما يجب، ولا يعكس الطموحات المشتركة والامكانات الكبيرة لتعزيز التعاون التجاري والصناعي، وبحاجة الى المزيد من التطوير. ونأمل أن ترتقي المبادلات التجارية الى مستوى العلاقات الوثيقة التي تربط الشعبين والدولتين في شتى الميادين، وبما يتناسب مع الامكانات المستقبلية الكبيرة للتعاون الاقتصادي المشترك بينهما. وفي عام 2009 تأثرت التجارة بين لبنان والكويت بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري حوالي 368 مليون دولار، مقارنة مع 585 مليون دولار عام 2008. ففي عام 2009 بلغت صادرات لبنان الى الكويت 77.3 مليون دولار، مقابل 291 مليون دولار لواردات لبنان من الكويت. لكن التجارة اليوم مرشحة للزيادة بفضل نجاح الكويت في تجاوز تبعات الأزمة العالمية، حيث تبين تماسك اقتصاد الكويت وسلامة الاجراءات والسياسات الاقتصادية والنقدية التي تم اعتمادها. كما أن لبنان، كما تعلمون، كان بمنأى عن هذه الأزمة واستطاع تحويل تبعاتها الى فرص لما برهنه من صحة سلامة نظامه الاقتصادي والمصرفي. ونتوقع أن نحصد قريبا التأثيرات الايجابية للاتفاقيات التي تم توقيعها أثناء الزيارة الرسمية للوفد اللبناني برئاسة دولة السيد سعد الحريري، رئيس مجلس الوزراء اللبناني. كما من المتوقع أن يتم في وقت قريب خلال العام الحالي التوقيع على اتفاقيات جديدة للتعاون التجاري وفي مجال النقل التجاري بين لبنان والكويت، والتي ستراعي احتياجات التوسع في مختلف الميادين التجارية والصناعية التي تتناسب مع امكانات البلدين.

ما الذي يميز العلاقات اللبنانية - الكويتية في المجال الاقتصادي عن العلاقات مع الدول الأخرى؟

هناك ارتباط وثيق في المجال الاقتصادي بين لبنان والكويت. والى جانب المساعدات والهيئات التنموية لدولة الكويت، فان الاستثمارات الكويتية الخاصة تأتي في طليعة الاستثمارات العربية والدولية وتمثل حوالي ربع تدفقات الاستثمارات العربية الى لبنان. وقد بلغت 649.3 مليون دولار عام 2008، بنسبة 24.4 في المئة من اجمالي الانفاق الاستثماري العربي. وعلاقات الكويت بلبنان تعود الى أوائل خمسينيات القرن الماضي، حيث ان اللبنانيين أول ما اتجهوا خليجيا نحو الكويت، نظرا لأن الكويت في تلك الفترة كانت تنصدر طليعة دول الخليج في شتى المجالات الاستثمارية والنفطية والاقتصادية والمالية والعمرائية، وكانت تستقبل اللبنانيين وتفتح أمامهم كل مجالات العمل والاستثمار. والجالية اللبنانية في الكويت اليوم هي من أكبر الجاليات العربية ولها حصة مهمة في التحويلات والاستثمارات التي يوظفها اللبنانيون العاملون في الخارج في لبنان، علما أن هذه التحويلات كانت الأقل تأثرا بالأزمة العالمية. ذلك أن تحويلات المغتربين اللبنانيين بلغت حوالي 7 بلايين دولار عام 2009. لتشكل أكثر من 20 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للعام ذاته.

كما أن الكويتي كان ولا يزال يعتبر المصطاف الأول في لبنان. وهناك اليوم أحياء كاملة في عدد من مناطق الاصطياف اللبناني تعرف بأنها للكويتيين. وقد بلغ عدد السياح الكويتيين الوافدين الى لبنان على مدار عام 2009 حوالي 69 ألف سائح، علما أن السياح الكويتيين احتلوا المرتبة الأولى من اجمالي عدد السياح الوافدين الى لبنان بحسب المعلومات المتوافرة لغاية شهر مايو 2009، حيث بلغ العدد 28 ألف سائح بالمقارنة مع 15 ألف سائح في الفترة المقابلة من عام 2008، أي بزيادة بنسبة 87 في المئة.

ثم ان مبادرات الكويت لانتهاء الصراعات في لبنان وحماية اقتصاده لا تنسى. كما أن دعمها الاقتصادي ساهم في اعادة اعمار لبنان، فضلا عن مشاريعها الانمائية ومساعداتها الانسانية والثقافية والصحية والتعليمية طوال عقود من الزمن، والتي كان آخرها ما قدم بسخاء بعد الاعتداء الاسرائيلي على لبنان في صيف 2006 من هيئات وودائع ومشروعات تنموية تكفلت بها في مختلف المناطق اللبنانية من دون تمييز، الى جانب المشروعات الجديدة التي سيتم تنفيذها والتي نرى اهتماما كبيرا من الجانب الكويتي فيها، بالأخص وأنها ستتناول مجالات حيوية جدا وحساسة لتعزيز هيكلية الاقتصاد اللبناني في قطاعات الطاقة والمياه والتنمية المنطقية.

هل ترى في الاتفاقيات الاقتصادية بين لبنان والكويت نموذجا يحتذى؟ وهل تجد أن ثمة حاجة لاتفاقيات اضافية في مجالات معينة؟

ان الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها تشكل بالتأكيد نموذجا ناجحا، بالأخص وأنها تخصصية تتناول مجالات حيوية جدا للجانبين في أربعة مجالات أساسية، وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعاون الصناعي، واقامة المعارض، والتعاون بين القطاع الخاص اللبناني والكويتي. وهناك اتفاقيتان اضافيتان في مجالي التعاون التجاري والنقل التجاري تعمل اللجنة الفنية التجارية الكويتية - اللبنانية المشتركة على اعداد الصيغ النهائية لهما، تمهيدا للتوقيع قريبا باذن الله. ففي مجالي التجارة والنقل يجري العمل على تطوير الاتفاق التجاري الثنائي الموقع عام 1996 ليتلاءم مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي. والمجالات واسعة ومفتوحة أمامنا للمضي قدما الى ترسيخ التعاون وتعزيز العلاقات على الأسس المستدامة، وفي مجالات متخصصة أخرى نأمل أن تتضمن تحرير تجارة الخدمات والمشروعات التنموية والاستثمارية المشتركة، الى جانب الاستثمار المشترك في البحوث والتطوير والتعليم المتخصص، وفي المجالات الحيوية التي يحتاجها كل من بلدنا في القطاعات المتخصصة، مثل المياه والطاقة التقليدية والمتجددة والتصنيع الغذائي وتكنولوجيا المعرفة والاتصالات وغيرها.

برأيك ما المعوقات التي تواجه التبادل التجاري بين البلدين؟ وما سبل تفعيل هذا التبادل؟

ليس هناك معوقات أساسية تواجه التبادل التجاري بين البلدين. وتشكل المشتقات النفطية أهم وأبرز واردات لبنان من الكويت، بينما يتصدر الصادرات كل من الذهب والخضار والفاكهة والصناعات الغذائية. على أن هناك عموما بعض العراقيل التي تكاد لا تذكر على المستوى الثنائي، ولكن لها أهمية على مستوى التجارة العربية البينية، وتتصل بعدم توحيد المواصفات العربية، الى جانب غيرها من المعوقات غير الجمركية التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة عامة، والتي تستوجب تسريع الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية في سبيل توحيد النظم والسياسات الجمركية العربية. وهناك فرص كبيرة لتوسيع المبادلات التجارية بين لبنان والكويت على مستوى السلع والمنتجات الصناعية والزراعية. كما أرى ضرورة حيوية لتحرير التجارة في مجال الخدمات بينهما، بالأخص في ما يتعلق بقطاعات المال والمصارف والنقل والاتصالات، نظرا للأهمية الكبيرة لهذه القطاعات في عالم الاقتصاد المعرفي، الى جانب التكامل والتقدم النسبي المحقق لدى الجانبين في هذه المجالات وقدرتهما العالية على المنافسة.

كيف تقيم التبادل الصناعي بين البلدين؟ هل ثمة تنسيق متواصل على مستوى الصناعيين من البلدين؟ كيف يتجلى هذا التنسيق؟ هل من صيغة التقاء تجمع الطرفين بشكل دوري؟ ما الوسائل الآيلة الى تعميق التواصل بين هذه الفئة من المنتجين على مستوى البلدين؟ وما اقتراحاتك في هذا الاطار؟

هناك تجارة حرة بين لبنان والكويت، كما الحال مع جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بموجب أحكام اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية التي تم اعتمادها في عام 1981، ومن ثم جرى تعديلها واستكملت في مطلع عام 2005. وكما أشرت سابقا 1998 لتراعي اقامة المنطقة التجارية العربية الحرة، التي بدأ تنفيذها عام المبادلات التجارية وخصوصا الصناعية لا تزال أقل من الطموحات ونسعى حاليا من خلال مذكرة التفاهم التي تم توقيعها للتعاون بين القطاع الخاص في سبيل تعزيز التجارة الثنائية وتوسيعها بالشكل المناسب. وهناك تنسيق متواصل بين اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وغرفة تجارة وصناعة الكويت اللذين هما ركنان أساسيان في الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ولهما دور أساسي في تعميق التواصل بين رجال الأعمال في البلدين في مختلف المجالات، ولا سيما منها مجال التعاون والتبادل الصناعي. وقد تضمنت مباحثات الزيارة الرسمية الأخيرة للكويت تنسيق ولاشك أن مذكرة التفاهم. مواقف البلدين على المستوى الدولي في منظمة التجارة العالمية، وعلى مستوى جامعة الدول العربية الموقعة أخيرا للتعاون في مجال المعارض ستفتح أمام الجانبين أفقا واسعا للترويج للسلع والمنتجات والخدمات اللبنانية والكويتية. كما هناك فرص كبيرة للجانبين للاستفادة من المناخ المشجع على الاستثمار في البلدين. وأشار في هذا الصدد الى ، والذي يتضمن اعفاءات من ضريبة الدخل 360 الحوافز الكبيرة التي يتضمنها القانون اللبناني لتشجيع الاستثمارات رقم والضريبة على أنصبة الأرباح، وتسهيل اصدار اجازات عمل من الفئات التي يحتاجها كل مشروع وتخفيض رسوم اجازات العمل والاقامة، وتخفيض رسوم رخص البناء، والاعفاءات من رسوم تسجيل الأراضي ورسوم الضم والفرز وغيرها.



أين تكمن أهمية تواصل القطاعات الخاصة اللبنانية والكويتية؟ وما دورها في تعزيز التقارب والتواصل الاقتصادي بين البلدين؟

لقد أصبح القطاع الخاص في عالم الاقتصاد الحديث العصب الأساسي للتنمية الاقتصادية. ونحن في اتحاد الغرف العربية نحمل صفة التمثيل الشرعي للقطاع الخاص العربي، ونعمل بشكل متواصل ودائم على توطيد وتوثيق أو أصر التعاون والتكامل من خلال التعاون الدائم بين الغرف العربية من خلال اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات والندوات والمنتديات الدورية والمتخصصة، حيث لغرفة تجارة وصناعة الكويت والغرف اللبنانية دور تاريخي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الكويت ولبنان، بما يملكه من خبرات ودراية وامكانيات للترويج للعلاقات وللفرص الاستثمارية الجديدة. وأنا متفائل جدا بالتقدم الذي تم تحقيقه خلال زيارة الوفد اللبناني الرسمي الى دولة الكويت بتوقيع الاتفاقيات الجديدة، والتي تضاف الى قائمة واسعة من الاتفاقيات المتنوعة وغيرها من الاتفاقيات التي ستوقع في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يوفر الأرضية الصلبة لمشروعات التعاون للقطاع الخاص للانطلاق قدما في توسيع وتعميق مجالات التعاون المثمرة للجانبين.



## الكويت ولبنان طموحات مشتركة لعلاقات اقتصادية مستدامة

وزير الدولة في الحكومة اللبنانية أكد على تحرير التجارة بين البلدين

## عدنان القصار لـ «النهار»: الاستثمارات الكويتية تشكل 24.4 في المئة من إجمالي الإنفاق العربي في لبنان



عدنان القصار

تولي الدولة اللبنانية اهتماماً استثنائياً للعلاقات الاقتصادية مع الكويت. هذا الشقيق - السندي، الذي لطالما كان الى جانب لبنان في محنه، والذي تعتبر مساهماته ركيزة في دعم الاقتصاد الوطني، خصوصاً فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الكويتية في لبنان. وفي هذا المجال، أكد وزير الدولة في الحكومة اللبنانية عدنان القصار أن «الاستثمارات الكويتية الخاصة تأتي في طليعة الاستثمارات العربية والدولية وتمثل حوالي ربع تدفقات الاستثمارات العربية الى لبنان»، ولفت الى انها «قد بلغت 649.3 مليون دولار عام 2008، بنسبة 24.4 في المئة من إجمالي الإنفاق الاستثماري العربي»، وإذ رأى القصار أن «التبادل التجاري والصناعي بين لبنان والكويت أقل بكثير مما يجب، ولا يعكس الطموحات المشتركة والامكانيات الكبيرة لتعزيز التعاون التجاري والصناعي، وهو بحاجة الى المزيد من التطوير»، متمنياً أن «ترتقي المبادلات التجارية الى مستوى العلاقات الوثيقة التي تربط الشعيين والدولتين العربية على التوجه الى الداخل العربي، حيث ستكون أكثر امنًا واستقرارًا، كما ستحقق عوائد مادية وتنموية أجدى، بالأخص في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها معظم الدول العربية، وفي ضوء الإحتياجات المتنامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، ناهيك عن المشروعات الخدمية العالمية التي أقرتها قمة الكويت الاقتصادية، والدور الرئيس لصاحب السمو أمير دولة الكويت في إعطاء هذه القمة المصادقية التي تحتجها المستقبلة الكبيرة للتعاون الاقتصادي المشترك بينهما». ويعتبر القصار واحداً من أعلام قطاع الاقتصاد والأعمال في لبنان، حقوقي متخصص، مصرفي بارع، اقتصادي متميز، سطم «نجمه» في حقل الاقتصاد حيث كان أول رجل عربي يتولى منصب رئيس غرفة التجارة الدولية في العام 1999. عين وزيراً للاقتصاد والتجارة في الحكومة اللبنانية في العام 2004، وعاد في حكومة الوحدة الوطنية الأخيرة وزير دولة. وقد عرف عنه سعة أفقائه ودية تطلعاته لمستقبل الاقتصاد الوطني في لبنان.

«النهار» التقته في بيروت، مستطلعة انعكاسات وأصداء زيارة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري الأخيرة الى الكويت، ومستفسرة عن أهمية العلاقات الاقتصادية المشتركة بين لبنان والكويت وسبل تطويرها، فكان الحوار الآتي نخصه:

● هل ثمة «ثمار» اقتصادية تتوقع أن يعطفها لبنان بنيتية زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري الى الكويت؟ ما هي؟

لقد كانت الزيارة تاريخية وإيجابية جداً، وتخللها توقيع أربع اتفاقيات تعاون تتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الصناعي وإقامة المعارض والتعاون بين القطاع الخاص الكويتي واللبناني، وتتوقع أن يؤدي ذلك الى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري، وسيعود حتماً على البلدين بمشاريع حيوية واستثمارية، الى جانب ما ستجنيه من انطلاقا جديدة للعديد من المشروعات الإنمائية، وبالأخص في إطار المشروعات التنموية التي ينفذها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وكذلك المشروعات المستقبلية التي سيكون للقطاع الخاص الكويتي حصة كبيرة فيها.

وتحن نقدر عالياً حفاوة الاستقبال في الكويت، وبالأخص من قبل صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وشعب الكويت الشقيق، ودعمهما للبنان على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الى جانب العلاقات الإنسانية الوثيقة، وتحمل عمداً في قلوبنا صدق الإيمان والوودة للكويت التي كانت سببا دائماً بمساعدة لبنان والوقوف الى جانبه في كل المراحل.

● هل لحظت الزيارة إيجاد حلول مشتركة لتوطين الاستثمارات اللبنانية والكويتية في البلاد العربية، تجنبا لتداعيات الأزمة المالية العالمية؟ وما هي وجهة

مختلف المجالات. وحين أتحدث عن الموضوع تختلط وتترامح المشاعر لدي نظرا لعمق المحبة التي نكثها للكويت ولشعبها الشقيق.

● هل ترى في حجم التبادل التجاري والصناعي القائم بين لبنان والكويت انعكاساً للعلاقات الطويلة بين البلدين في شتى الميادين الأخرى؟ والى ماذا تطمحون في هذا المجال؟

■ التبادل التجاري والصناعي بين البلدين أقل بكثير مما يجب، ولا يعكس الطموحات المشتركة والامكانيات الكبيرة لتعزيز التعاون التجاري والصناعي، وبحاجة الى المزيد من التطوير. ونأمل أن ترتقي المبادلات التجارية الى مستوى العلاقات الوثيقة التي تربط الشعيين والدولتين العربية على التوجه الى الداخل العربي، حيث ستكون أكثر امنًا واستقرارًا، كما ستحقق عوائد مادية وتنموية أجدى، بالأخص في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها معظم الدول العربية، وفي ضوء الإحتياجات المتنامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، ناهيك عن المشروعات الخدمية العالمية التي أقرتها قمة الكويت الاقتصادية، والدور الرئيس لصاحب السمو أمير دولة الكويت في إعطاء هذه القمة المصادقية التي تحتجها المستقبلة الكبيرة للتعاون الاقتصادي المشترك بينهما». وفي عام 2009 تأثرت التجارة بين لبنان والكويت بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري حوالي 368 مليون دولار، مقارنة مع 585 مليون دولار عام 2008. وفي عام 2009 بلغت صادرات لبنان الى الكويت 77.3 مليون دولار، مقابل 291 مليون دولار لواردات لبنان من الكويت. لكن التجارة اليوم مرشحة للزيادة بفضل نجاح الكويت في تجاوز تبعات الأزمة العالمية، حيث تبين تماسك اقتصاد الكويت وسلامة الإجراءات والسياسات الاقتصادية والنقدية التي تم اعتمادها. كما أن لبنان، كما تعلمون، كان يبنأى عن هذه الأزمة وأستطاع تحويل تبعاتها الى فرص لما برهنه من محبة سلامة نظامه الاقتصادي والمصرفي، وتتوقع أن نحصد قريباً التأثيرات الإيجابية للاتفاقيات التي تم توقيعها أثناء الزيارة الرسمية للوفد اللبناني برئاسة دولة السيد سعد الحريري، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، كما من المتوقع أن يتم في وقت قريب خلال العام الحالي توقيع على اتفاقيات جديدة للتعاون التجاري وفي مجال النقل التجاري بين لبنان والكويت، والتي ستراعي إحتياجات التوسع في مختلف الميادين التجارية والصناعية التي تتناسب مع امكانيات البلدين.

● الذي يميز العلاقات اللبنانية - الكويتية في المجال الاقتصادي عن العلاقات مع الدول الأخرى؟

■ هناك ارتباط وثيق في المجال الاقتصادي بين لبنان والكويت، والى جانب المساعدات واليهات التخومية لدولة الكويت، فإن الاستثمارات الكويتية الخاصة تأتي في طليعة الاستثمارات العربية والدولية وتمثل حوالي ربع تدفقات الاستثمارات العربية الى لبنان. وقد بلغت 649.3 مليون دولار عام 2008، بنسبة 24.4 في

وأنها تخصصية تتناول مجالات حيوية جدا للجانين في أربعة مجالات أساسية، وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعاون الصناعي، وإقامة المعارض، والتعاون بين القطاع الخاص اللبناني والكويتي، وهناك اتفاقيتان إضافيتان في مجالي التعاون والنقل التجاري والعمل للجنة الفنية التجارية الكويتية - اللبنانية المشتركة على أعداد الصيغ النهائية لها، تمهيدا للتوقيع قريباً بإذن الله. ففي مجالي التجارة والنقل يجري العمل على تطوير الاتفاق التجاري الفخائي الموقع عام 1996 ليتلاءم مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقرارات المجلس الاقتصادي والإجتماعي العربي، والمجلات واسعة ومفحوة اماماً للمضي قدماً الى ترسيخ التعاون وتعزيز العلاقات على الأسس المستدامة، وفي مجالات متخصصة أخرى نأمل أن نتضمن تحرير تجارة الخدمات والمشروعات التنموية والاستثمارية المشتركة، الى جانب الاستثمار المشترك في البحث والتطوير والتعليم المتخصص، وفي المجالات الحيوية التي يحتاجها كل من بلدينا في القطاعات المتخصصة، مثل المياه والطاقة التقليدية والمتجددة والتصنيع الغذائي وتكنولوجيا المعرفة والاتصالات وغيرها.

● براك ما المعوقات التي تواجه التبادل التجاري بين البلدين؟ وما سبل تفعيل هذا التبادل؟

■ ليس هناك معوقات أساسية تواجه التبادل التجاري بين البلدين، وتشكل المشتقات النفطية أهم وإبرز واردات لبنان من الكويت، بينما يتصدر الصادرات كل من الذهب والخضار والفاكهة والصناعات الغذائية. على أن هناك عموماً بعض العراقيل التي تكاد لا تذكر على المستوى الشائتي، ولكن لها أهمية على مستوى التجارة العربية البنينية، وتتصل بعدم توحيد المواصفات العربية، الى جانب غيرها من المعوقات غير الجمركية التي تواجه منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة عامة، والتي تستوجب تسريع الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية في سبيل توحيد النظم والسياسات الجمركية العربية، وهناك فرص كبيرة لتوسيع المبادلات التجارية بين لبنان والكويت على مستوى السلع والمنتجات الصناعية والزراعية. كما أرى ضرورة حيوية لتحرير التجارة في مجال الخدمات بينهما، بالأخص في ما يتعلق بقطاع المال والمصارف والنقل والاتصالات، نظراً للأهمية الكبيرة لهذه القطاعات في عالم الاقتصاد المعرفي، الى جانب التكامل والتقدم النسبي المحقق لدى



ساحة السوليدير تدب نشاطاً وحركة سياحية مزدهرة

## الأشقر لـ «النهار»: تخفيض أسعار النقل الجوي وتنشيط «سياحة المؤتمرات» تعمق التبادل

الساح الكويتيين في تنشيط القطاع الفندقي في لبنان. في هذا الإطار، أكد رئيس نقابة أصحاب الفنادق في لبنان بيار الأشقر لـ «النهار» أن «ثمة مؤسسات فندقية كويتية محضبة في لبنان، بالإضافة الى مؤسسات أخرى ذات شراكة كويتية مع شركات عربية وإقليمية»، وإثنى على أن «المشاركة الكويتية في المؤسسات السياحية، وفي القطاع الفندقي بشكل خاص تعتبر مساهمة ناشطة، بحيث يلعب الأخوة الكويتيون دوراً أساسياً في الاستثمارات في لبنان، وتحديدأ في منطقة جبل لبنان»، لافتاً الى أن «الاستثمارات في هذا المجال لا تقتصر على المؤسسات الفندقية وحدها، بل تشمل أيضاً المشاريع السكنية التي ينشئها الأخوة الكويتيون في مناطق الجبل، وتتضمن مقاهي ومطاعم ومنتزعات وغير ذلك من مرافق سياحية حيوية».

واعتبر الأشقر أن «الوافدين الكويتيين في اللبنانية لا يمكن تسميتهم تزلأ كبيرهم، لأن ميزتهم تكمن في أمرين أساسيين، الأول هو عدهم الكبير والمتزايد عاماً بعد عام، والثاني هو الفرد الدائم لالأخوة الكويتيين في لبنان، بشكل دوري، أثناء كل الصيف والإجازات العادية، بالإضافة الى موسم الإصطاف، الذي يشهد اقبالاً كويتياً كثيفاً للسياحة في لبنان»، وأشار الى أن «معظم الكويتيين يأتوا بملكوهم منازلهم الخاصة في لبنان، وهم يدعمون الاقتصاد اللبناني من خلال التبضع وتحريك العجلة الاقتصادية في القطاعات الخدمية المتنوعة»، وعماً إذا كان تملك الكويتيين في بعض المناطق

لا يوفر التعاون والتنسيق الاقتصادي بين لبنان والكويت قطاع الفنادق، بما هو قطاع حيوي مهم للتواصل بين البلدين، كونه يشكل إحدى الركائز الأساسية في اختبار لبنان كوجهة سياحية دائمة بالنسبة للمواطنين الكويتي. وعلى هذا المستوى، يسعى القتمون على القطاع الفندقي في كل من لبنان والكويت الى تعميق العلاقات، ليس فقط من خلال «اتحاد الفنادق العربية»، بل من خلال تبادل الخبرات والتنسيق المتواصل والمستمر في كل فرصة ومناسبة، ويبدو واضحاً حجم التفاهم المشترك في مجال الفنادق، بحيث يضم لبنان عدداً من الفنادق الكويتية، ملكاً وإدارة، مثل فندق السفير بقرعيه في بيروت وبحمدون بجبل لبنان، وفندق شيراتون في حمدون، وتشكل هذه الفنادق دعامة أساسية في اقتصاد تلك المنطقة، وتعتبر مؤثلاً أساسياً وموضع ثقة للسائح الكويتيين في محور اصطياف عاليه - حمدون الجبلي، وتمثل مصدر أمان للسائح الكويتي المقيم في لبنان. ولعل الدليل الأبرز على ذلك تجسّد في أعقاب حرب يوليو 2006، عندما أخذ السفير الكويتي في لبنان أمثالاً من فندق السفير في حمدون مقراً مؤقتاً له، في سبيل تامين خروج السائح الكويتيين بأمان من لبنان.

وبإلاضافة الى جانب هذه الفنادق الكويتية، وجود بعض الفنادق اللبنانية التي يطغى عليها «النفس الكويتي» من حيث النزلاء والخدمات المقدمة، ومنها مثلاً فندق الـ four seasons في بيروت، الأمر الذي يعكس عمق العلاقة على مستوى الشعيين، ودور

الساح الكويتيين في تنشيط القطاع الفندقي في لبنان. في هذا الإطار، أكد رئيس نقابة أصحاب الفنادق في لبنان بيار الأشقر لـ «النهار» أن «ثمة مؤسسات فندقية كويتية محضبة في لبنان، بالإضافة الى مؤسسات أخرى ذات شراكة كويتية مع شركات عربية وإقليمية»، وإثنى على أن «المشاركة الكويتية في المؤسسات السياحية، وفي القطاع الفندقي بشكل خاص تعتبر مساهمة ناشطة، بحيث يلعب الأخوة الكويتيون دوراً أساسياً في الاستثمارات في لبنان، وتحديدأ في منطقة جبل لبنان»، لافتاً الى أن «الاستثمارات في هذا المجال لا تقتصر على المؤسسات الفندقية وحدها، بل تشمل أيضاً المشاريع السكنية التي ينشئها الأخوة الكويتيون في مناطق الجبل، وتتضمن مقاهي ومطاعم ومنتزعات وغير ذلك من مرافق سياحية حيوية».

واعتبر الأشقر أن «الوافدين الكويتيين في اللبنانية لا يمكن تسميتهم تزلأ كبيرهم، لأن ميزتهم تكمن في أمرين أساسيين، الأول هو عدهم الكبير والمتزايد عاماً بعد عام، والثاني هو الفرد الدائم لالأخوة الكويتيين في لبنان، بشكل دوري، أثناء كل الصيف والإجازات العادية، بالإضافة الى موسم الإصطاف، الذي يشهد اقبالاً كويتياً كثيفاً للسياحة في لبنان»، وأشار الى أن «معظم الكويتيين يأتوا بملكوهم منازلهم الخاصة في لبنان، وهم يدعمون الاقتصاد اللبناني من خلال التبضع وتحريك العجلة الاقتصادية في القطاعات الخدمية المتنوعة»، وعماً إذا كان تملك الكويتيين في بعض المناطق



بيار الأشقر

البنانية بشكل عبئاً على المواطنين او يلحق ضرراً بقطاع الفنادق والإيجارات فيها، أكد الأشقر أن «تملك الكويتيين أمر بغاية الأهمية، لأنه يكرس لبنان كوجهة سياحية دائمة لهؤلاء السياح وذويهم، وهو يساهم في تسويق لبنان كبلد سياحي من الدرجة الأولى».

واعتبر الأشقر أن «الوافدين الكويتيين في اللبنانية لا يمكن تسميتهم تزلأ كبيرهم، لأن ميزتهم تكمن في أمرين أساسيين، الأول هو عدهم الكبير والمتزايد عاماً بعد عام، والثاني هو الفرد الدائم لالأخوة الكويتيين في لبنان، بشكل دوري، أثناء كل الصيف والإجازات العادية، بالإضافة الى موسم الإصطاف، الذي يشهد اقبالاً كويتياً كثيفاً للسياحة في لبنان»، وأشار الى أن «معظم الكويتيين يأتوا بملكوهم منازلهم الخاصة في لبنان، وهم يدعمون الاقتصاد اللبناني من خلال التبضع وتحريك العجلة الاقتصادية في القطاعات الخدمية المتنوعة»، وعماً إذا كان تملك الكويتيين في بعض المناطق